أثر تطورات بلدان الربيع العربي على الاقتصادات العربية

د. الغوث ولد الطالب جدو ولد العربي(*)

مقدمة:

لقد غير الربيع العربي كثيرًا من أوجه الحكم والإدارة في العالم العربي، الذي لا يزال المستقبل في معظم دوله مفتوحًا على كل الاحتمالات.

ومع أن الفساد والقمع يعتبران من ضمن الأسباب الجذرية التي دفعت الشارع العربي للحراك من أجل التغيير، حيث كانت الضغوط الاقتصادية الشديدة التي يئن تحتها معظم الشعوب في ظل مناخ سياسي يتسم بالفساد الشديد، من أبرز أسباب الانتفاضات الشعبية ضد الحكام في هذه الدول.

ورغم ما حدث من تغييرات، فإن الضغوط لا زالت تتزايد في هذه الدول، بسبب تراجع أهم المؤشرات الاقتصادية، وانفجار العجز في الميزانية العامة لهذه الدول، بالإضافة إلى تراجع احتياطيات النقد الأجنبي، الذي ربما يهدد بعض الدول بعدم الوفاء بالتزاماتها نتيجة للأحداث التي حدثت، فأضحى للربيع العربي تكلفة اقتصادية ضخمة.

ويهدف هذا البحث إلى التعرف على أهم الآثار المحتملة لهذه التطورات على الاقتصادات العربية، في ضوء التساؤل التالي: ما أثر تطورات بلدان الربيع العربي على الاقتصادات العربية؟ وبناء عليه سيقسم البحث إلى المحورين التاليين:

- البحث في أهم الأسباب الاقتصادية التي أفضت إلى الربيع العربي.
- الانعكاسات أو الآثار الاقتصادية للربيع العربي.

(*) باحث عربي موريتاني.

المحور الأول: تشخيص أهم الأسباب الاقتصادية التي أدت إلى الربيع العربي:

جاء الربيع العربي استجابة لتطلعات الشعوب بتحسين الأوضاع المعيشية وعدم الاستمرار في السياسات الاقتصادية التي يُحمّلونها الكثير من المسؤولية عن الظروف المتردية التي وصل إليها وضع المواطن العربي، والدول العربية، ومن هذه المعطيات:

أولاً- العوامل الداخلية لتطورات الربيع العربي:

تعد الأسباب الاقتصادية الداخلية التي سيتم التركيز عليها، من أهم الأسباب التي حركت الشعوب في بلدان الربيع العربي، ويمكن إيجاز أهم هذه الأسباب بما يلي:

(أ) استغلال موارد الوطن لمصلحة فئة محدودة: أدى تركز الثروة لدى فئة قليلة مرتبطة بالأنظمة على مدى فترات زمنية طويلة، إلى تكوين طبقتين، طبقة غنية غنى مطلقا وطبقة فقيرة فقرا مدقعا، مما ولد اختلالات في معظم الدول العربية، تمثلت في سحق الطبقات الاجتماعية المتوسطة التي تعد العمود الفقري للاقتصاد والمجتمع، وذلك لأن خريجي التعليم الذين ينتمون لهذه الطبقات لم يعيشوا بكرامة، حيث أثقلت كاهلهم الأنظمة الاستبدادية وذلك في ظل تجذر الرأسمالية وتزايد المشاكل الاقتصادية.

(ب) تهميش الطبقة الشبابية المتعلمة: تشير معظم الإحصاءات إلى أن نسبة الفئة الشابة في الدول العربية تمثل ٥٠٪ من مجموع السكان، مما يؤدي إلى تزايد طالبي العمل. وتهميش هذه الفئة الكبيرة مع توالي الاختلالات في سوق العمل واتساع الفوارق الاجتماعية وارتفاع نسبة الفقر.

لقد أشار تقرير صادر عن صندوق النقد الدولي حول ثورات الربيع العربي، إلى أن متوسط البطالة في مصر والأردن ولبنان والمغرب وتونس

وسوريا في عام ٢٠٠٨ - على الرغم من تسجيل نمو اقتصادي - وصل إلى ١١٪، وهو يعد من أعلى معدلات البطالة على المستوى الإقليمي، في حين قدرت نسبة العاطلين الذين تتراوح أعمارهم ما بين ١٥ - ٢٤ سنة في مصر وسوريا، بما يقارب ٦٠٪ من مجمل العاطلين[١].

يضاف إلى ذلك أن فرص العمل الموجودة في السوق لا تتماشى مع المؤهلات العلمية لهذه الفئة الشابة، وهذا يعد من المشاكل الخفية التي طفت على السطح، كما ساهم في ذلك عدم توفر الشروط المناسبة في ظروف العمل، مثل عقد عمل وضمان اجتماعي وتأمين صحي أو تمثيل نقابي، مما يؤكد عدم احترام أرباب العمل للقوانين المعمول بها. وعدم التكافؤ في التوظيف، حيث يستأثر بفرص العمل المتاحة أفراد الطبقات الغنية وأصحاب المؤهلات العلمية العالية الذين حصلوا في مرحلة معينة على فرصة تعليم أفضل.

(ج) عدم مواكبة نظام الأجور لتكاليف المعيشة: انعكس ذلك على محدودي الدخل والفئات المحرومة، مما جعل الملايين من صغار العاملين في أجهزة الدولة المختلفة وفي القطاع الخاص فقراء لا يستطيعون تلبية حاجياتهم الأساسية، مما زاد من مشكلة الفوارق وولد ردود فعل لدى معظم هذه الطبقات، مع الإشارة إلى غياب العدالة الاجتماعية، والمعنى هنا أوسع بكثير من مجرد عدالة توزيع الدخل، وإنما يتجاوز هذا المفهوم الضيق، ليشمل أيضًا عدالة توزيع الفرص والتمكين، وعدم الاستبعاد بمعناه الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

(د) بطء نتائج الإصلاحات الاقتصادية: معظم الإصلاحات التي تم القيام بها، لم تصل إلى الأهداف المرجوة، ولم تكن مصحوبة برقابة فاعلة على تسيير المشاريع، الأمر الذي ترتب عليه فساد كبير لم تقم الأنظمة القائمة

بمكافحته بالشكل المطلوب؛ لأنه في بعض الحالات كان يمس مصالحها، أضف إلى ذلك التباين الواضح في مؤشرات التنمية بين الولايات والأقاليم داخل القطر الواحد. والمشكلة في دول الربيع العربي لم تكن فقط في ندرة الفرص الاقتصادية المتاحة، بل إن هذه الفرص المحدودة كانت توزع على أساس العلاقات، وليس على أساس المنافسة، مما أدى إلى عدم وجود عدالة اقتصادية واسعة بين الشباب، الذين لم يروا بصيص أمل في الحراك الاقتصادي والاجتماعي.

(هـ) ضعف شبكات الضمان الاجتماعي القائمة: أدى تقلص الإنفاق الاجتماعي، خاصة إلغاء الدعم غير المباشر إلى ظهور ظاهرة الفقر، سواء في المناطق الريفية أو الحضرية، كما أن برامج الدعم الاجتماعي المبنية على استهداف الفقراء وتقديم الدعم المباشر لم تكن فاعلة؛ إما لأن مؤسسات التنمية الاجتماعية المستحدثة والبرامج التي تطبقها كانت بتمويل أجنبي محدود، أو لأن معايير الاستهداف كانت قد صممت لتستثني العديد من المستحقين، بالإضافة إلى ضعف المؤسسات وصعوبة استهداف الفقراء.

وقد زاد من البطالة والفقر وتفاقم الشرخ الاجتماعي، سوء التنمية الجهوية، حيث كانت التنمية متحيزة ومركزة في مناطق دون غيرها. فالمدن الداخلية التي شهدت هجرة ريفية توسعت بشكل كبير، حيث ازداد التنافس على الموارد الشحيحة، وتدهورت فيها نوعية الحياة، بالإضافة إلى ظهور السلوكات السلبية وانعدام الأمن[٢]. حيث إن هذه الشبكات لم تكن فاعلة في الحد من غلاء تكاليف المعيشة؛ نظرًا لأنها تعاني من كثير من السلبيات والتناقضات في بعض الأحيان، بالتالي فإن الدعم لم يصل بالشكل المطلوب للطبقات المستهدفة، بل يستأثر به الأغنياء في بعض الحالات، يضاف إلى ذلك المحاباة في تطبيق

الإجراءات الجذرية إن وجدت أصلاً، وبالتالي هذه الشبكات لم تقم بالدور المنوط بها وهو تخفيف الضغوط على الطبقات الضعيفة.

والعامل الديمغرافي لا يقل أهمية عن العامل الاقتصادي والعامل الاجتماعي، اللذين ساهما بدورهما في تفجر ثورة الشباب، ذلك أن وتيرة تزايد فئة الشباب كانت دومًا أسرع من وتيرة تطوير الموارد وخلق فرص العمل، هذا الواقع فاقم معدلات البطالة في أوساط فئات واسعة من المتعلمين وخريجي الجامعات، خصوصًا مع التوسع الكمي في التعليم الذي بدوره لم يوفر نوعية تعليم جيد للجميع، ولم يكن متوائمًا مع سوق العمل.

ويكمن أحد الأسباب الرئيسة كذلك في صعوبة إيجاد الوظائف الملائمة بعد الانتقال من الدراسة إلى العمل، لا سيما لدى خريجي الجامعات.

كما أن المنطقة العربية لم تختلف عن باقي المناطق بالنسبة إلى حدوث مزيج من التحضر الزائد المصحوب ببناء العشوائيات، وترييف المدن، كما هو الحاصل في العديد من الدول النامية. وكذلك سيادة اقتصاد الخدمات على حساب الاقتصاد المنتج، ترافق كل ذلك مع ضعف قدرات الدول العربية وعدم قدرتها على مواكبة توفير الدعم الاجتماعي للمواد الغذائية والسكن اللائق وخدمات الرعاية الصحية والتعليم المجاني وغيرها، كما ترافق ذلك أيضًا مع انسحاب الدولة تدريجيًا من وظائفها الأساسية وإفساح المجال أمام هيئات المجتمع المدني كي تقوم بدور أوسع وأكبر تأثيرًا، لا سيما في الأرياف وأحزمة الفقر والعشوائيات في المدن، مما ولد فراغًا استغله الإسلام السياسي.

ويمكن إضافة عوامل أخرى تختلف من دولة إلى أخرى في المنطقة العربية، نذكر من ضمنها اصطدام الفئات المحبطة من الشباب بواقع تفشي الفساد المستشري في أجهزة الدول المختلفة، وتخلف الأنظمة السياسية

والسلطات، واستفحال ظاهرة تحويل المصلحة العامة لصالح المنفعة الخاصة لفئات اجتماعية ضيقة، اقتصرت على العائلة المحيطة بالرؤساء، أدى كل هذا إلى تعاظم القوى الاجتماعية صاحبة المصلحة في التغيير، التي إذا لم تبادر في ذلك ضيعت عليها الفرصة، مثل بعض أصحاب رؤوس الأموال في القطاع الخاص من التجار وصغار المستثمرين، وحتى بعض الحرفيين والمصرفيين، الذين تضرروا من ضيق القاعدة الاجتماعية للأنظمة، فالتحقوا بقوى التغيير وأيدوا التحركات الشعبية التي بادرت بها قوى الحراك الشبابية، ناهيك عن فئات اجتماعية متضررة أصلا، مثل العمال وذوي الدخل المحدود والعاملين في الاقتصاد الموسمي وغير المصنف، وصولا إلى العاطلين عن العمل عمومًا، مما سمح باتساع القاعدة الاجتماعية صاحبة المصلحة في التغيير.

ثانيًا- العوامل الخارجية لتطورات الربيع العربي:

هناك عوامل اقتصادية أخرى ساهمت في الحراك الشعبي الذي حصل في بلدان الربيع العربي، لها أبعاد خارجية أكثر من كونها نتاج تطورات داخلية، أهمها:

١- السياسات الإصلاحية التي قامت بها الحكومات العربية، والتي كانت بتأثير مباشر من الصندوق والبنك الدوليين، منذ منتصف ثمانينيات القرن العشرين، ولم تراع الاحتياجات المحلية، ويمكن تلخيص فحوى هذه السياسات في ثلاث كلمات معبرة هي: التثبيت، الخصخصة، التحرير. ويعد "جون ويليام سون" أول من أطلق مصطلح "توافق واشنطن"، في ورقته الشهيرة في عام ١٩٩٥، حيث أشار في هذا الصدد إلى عشرة سياسات اقتصادية، يقترح أن تتبناها دول أمريكا اللاتينية للخروج من المأزق الاقتصادي الذي كانت تواجهه آنذاك مثل انفجار أزمة الديون الخارجية.

وفيما يلي ذكر لهذه السياسات دون الدخول في تفاصيلها، وهي: تحقيق الانضباط المالي، إعادة توجيه الإنفاق العام لصالح خدمات الرعاية الصحية والتعليم والبنية الأساسية، إصلاح النظام الضريبي (بمعني خفض معدل الضريبة وتوسيع القاعدة الضريبية)، تحرير سعر الفائدة (تم توسيعه لاحقا ليشمل التحرير المالي)، تبني سياسة سعر صرف تنافسية، تحرير التجارة، تحرير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، خصخصة القطاع العام، إزالة القيود (بهدف تعزيز حرية الدخول والخروج من السوق)، وحماية حقوق الملكية الفكرية[٣].

ونظرًا للانتقادات التي وجهت لهذه السياسات خلال عقد التسعينيات من القرن العشرين، فقد تم إضافة عشر سياسات أخرى للمجموعة السابقة عرفت بالجيل الثاني "لتوافق واشنطن" في عام ٢٠٠٤. وقد تميز هذا الجيل من السياسات بطبيعته المؤسساتية، حيث تضمنت حوكمة الشركات، مكافحة الفساد، مرونة أسواق العمل، الالتزام باتفاقيات منظمة التجارة العالمية، استخدام الأكواد والمعايير المالية الدولية، تحرير حساب رأس المال، تحرير نظم سعر الصرف، استقلالية البنوك المركزية، ومكافحة التضخم، بالإضافة إلى تدعيم شبكات الأمان الاجتماعي وتبني سياسات فاعلة لمكافحة الفقر تقوم على مبدأ الاستهداف.

ومع ذلك فالإصلاحات المزعومة توجد بها اختلالات، ولم تتوصل إلى النتائج المرجوة، وبقيت في معظم الأحيان ناقصة وغير مكتملة، ولم تكن شمولية في بداياتها، حيث أهملت الجوانب الاجتماعية، مما ساهم في تعميق الفوارق الاجتماعية بين مختلف الشرائح داخل المجتمع وزيادة ظاهرة الفقر. وساهمت في تخدير الأوضاع وبقائها دون اقتلاع جذورها، مما ولد تراكمات بنيوية. وفي إطار فشل السياسات الاقتصادية، قام صندوق النقد الدولي مؤخرًا بإطلاق مدونة الكترونية باللغة العربية تحت اسم" النافذة الاقتصادية"، شارك

فيها نخبة من كبار المسؤولين والاقتصاديين في الصندوق، وتضمنت مراجعات فكرية واعترافات مهمة بشأن فشل سياسات الصندوق في الدول العربية خلال الفترة الماضية.

٢- الارتفاع الحاد في الأسعار العالمية للغذاء، خاصة أن معظم الدول العربية دول مستوردة للغذاء، تعتمد على الخارج في تأمين احتياجاتها، وعدم تمكن هذه الدول من توفير المواد الغذائية بأسعار لائقة، ساهم في ارتفاع تكاليف المعيشة، ولم تتمكن الغالبية العظمى من مواكبته فازدادت المعاناة.

٣- التطور السريع في عالم الاتصالات، وخصوصًا الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي والقنوات الفضائية التي لعبت دورًا كبيرًا في الحصول على المعلومات والحقائق والوقائع الميدانية وفضحت الأنظمة، مما ساهم في التواصل بين مختلف الشرائح الاجتماعية.

لقد كان لشبكات التوصل الاجتماعي دور أساسي في الثورات العربية عن طريق الصفحات التي فتحت في بعض الدول العربية (تونس ومصر...) بأسماء ناشطين سخّروا أنفسهم من أجل حرية شعوبهم. والأهم من هذا كله هو أن المناضلين لم يستخدموا الإعلام المرئي في ثورتهم، وذلك لأنه لم يذع أي بيان لهذه الجماهير على الشاشات، ولم يستخدموا التليفزيون لإرسال أية رسالة للمتظاهرين، بل إن الإعلام الاجتماعي هو الذي كان صلة الوصل بين الثوار في الساحات، وفي التعبئة العامة للشعوب عن طريق إرسال الرسائل القصيرة.

لقد هيأت هذه الوسائل الأجواء قبل اندلاع الثورات من خلال نجاحها في تسليط الضوء على خفايا مهمة مثل الفساد والتعذيب في السجون والمعتقلات، ولعبت دورًا أساسيًا في تحريك الشعوب العربية. وعامل الثورة المعلوماتية هذا ساهم في انفتاح وسائل الاتصال على توفير معرفة واسعة بالعالم وبالقيم

الإنسانية، كما أدى إلى تغيير الثقافة السياسية والاقتصادية عند فئات واسعة من الشباب المتعلم، لتتشكل ثقافة واقعية وغير مؤدلجة، تركز على المطالبة بالحرية والخبز والكرامة والعدالة الاجتماعية، انعكست في معظم الشعارات.

ويمكن القول: إن العوامل السابقة مجتمعة، بما فيها الفساد السياسي، وفشل النموذج التنموي، وعدم نجاح سياسات الإصلاح، علاوة على التحولات الديمغرافية وتحسن الخصائص التعليمية للسكان، وندرة الفرص الاقتصادية وعدم عدالة توزيعها، قد أدت جميعها إلى عدم تحقيق نمو اقتصادي مستدام في دول الربيع العربي، وعدم إحداث تحول هيكلي حقيقي يعزز من مساهمة الأنشطة الإنتاجية، وخاصة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي، ويخفض من معدلات البطالة، خاصة بين الشباب والمتعلمين.

وكانت النتيجة المنطقية هي تدهور مؤشرات الفقر وعدم توزيع الدخل، خاصة في المناطق وبين الفئات التي لا تربطها علاقات ومصالح قوية مع النخبة الحاكمة. فقد أظهرت نتائج استطلاع للرأي عدم رضا ٣٥٪ من سكان العالم العربي (ما يعادل حوالي ١٢٠ مليون فرد) عن مستوى معيشتهم في عام ٢٠١٠. وقد بلغت نسبة عدم الرضا أعلاها في اليمن ٥٣٪، ومن حيث أعداد غير الراضين، جاءت مصر في المرتبة الأولى بعدد (٢٢,٨ مليون فرد)، تلتها السودان بعدد (١٧,٣ مليون)، فالعراق بعدد (١٥,٢ مليون)، ثم اليمن بعدد (١٢,٩ مليون)، تلتها المغرب (١٢,٦ مليون)[٥]. وإذا ما أخذ في الحسبان الدلائل المتزايدة على تسييس البيانات وتضخيمها بشكل غير حقيقي، الذي يبدو أنه تم - للأسف - بالتعاون بين الحكومات ومؤسسات التمويل الدولية أحيانا، فإن ما هو على أرض الواقع قد يكون أسوأ بكثير مما تظهره المؤشرات المنشورة.

لقد تضافرت العوامل الداخلية مع الخارجية وعجلت بالتطورات التي حصلت في بلدان الربيع العربي، وأثرت على اقتصادات المنطقة العربية.

المحور الثاني: الآثار الاقتصادية للربيع العربي:

أسفرت ثورات الربيع العربي عن مجموعة من النتائج والآثار الاقتصادية، وهذه النتائج أو الآثار انقسمت بين ما هو إيجابي وما هو سلبي.

أولاً- الآثار الاقتصادية الإيجابية لتطورات الربيع العربي:

شملت التغيرات السياسية في الوطن العربي بعدًا اقتصاديًا، أثر بشكل ملحوظ على اقتصادات المنطقة التي عانت أغلب دولها من شح في الموارد الاقتصادية، وباستثناء دول الخليج العربي الغنية بالنفط، فإن الحالة في باقي الدول العربية، وخاصة دول الربيع العربي تختلف تمامًا، حيث البطالة المرتفعة والأجور المتدنية، واتساع رقعة الفقر، والعجز المتراكم في الميزانيات العامة.

وفي هذا الإطار سارعت بعض الدول في محاولة منها لكسب قلوب المحتجين إلى تبني سياسات ذات بعد ايجابي نوجزها فيما يلي:

(أ) قامت حكومات معظم البلدان العربية باتخاذ إجراءات الهدف منها هو تحسين الظروف المعيشية للمواطن، وتوفير مزيد من فرص العمل ورفع الأجور، وتيسير السكن وتسهيلات للتدريب، ودعم السلع الأساسية وتخفيف الأعباء الضريبية وتسهيلات لإقراض المنشآت الصغيرة، وذلك أملا في احتواء التوترات الاجتماعية التي اجتاحت هذه البلدان.

ومن أهم هذه الإجراءات ما قامت به المملكة العربية السعودية التي أعلنت في يوم ٢٤ فبراير ٢٠١١ عن اتخاذ ١٣ إجراء قدرت كلفتها بـ ١٠٠ مليار ريال سعودي، وتضمنت هذه الإجراءات دعم القروض الاجتماعية وإعانات مالية للباحثين عن العمل، ودعم مستحقي الضمان الاجتماعي، ودعم صناديق إسكان المواطنين، ودعم الجمعيات المهنية، وزيادة الرواتب الأساسية، وإقرار لائحة الحقوق والمزايا المالية.

وتم تشكيل لجنة عليا لحل مشكلة البطالة في المملكة وتقديم حلول لها خلال أربعة أشهر، كما تم اتخاذ إجراءات بكلفة ٩٣ مليار دولار لتحسين أوضاع العاملين في القطاع الحكومي، وتوفير شروط أفضل من أجل التوسع في التنمية العقارية لصالح السكان، ومنح العاملين والمتقاعدين بما في ذلك الطلبة في البعثات الخارجية منحة شهرين. وبدأت الدراسات لتطبيق حد أدنى للأجور يتماشى مع تكاليف المعيشة، اضافة إلى إعانات للعاطلين عن العمل[٦].

كما اتخذت إجراءات لدعم السلع الأساسية في مصر والجزائر والأردن وتونس وسوريا والمغرب واليمن وموريتانيا ولبنان. وأقر في اليمن في يوم ١٧ فبراير ٢٠١١ إنشاء المنظمة الوطنية للتخفيف من البطالة وتم خلق ٦٠ ألف وظيفة حكومية في السنة نفسها.

وفي سلطنة عمان تم إقرار توظيف ٥٠ ألف مواطن بشكل عاجل بدءًا من فبراير ٢٠١١، كما رفع الحد الأدنى لأجور العاملين في القطاع الخاص بنحو ٤٥٪، وتم دعم برامج إسكان المواطنين. وتقديم ١٥٠ ريال عماني كمنحة شهرية للعاطلين عن العمل، وتعهد القطاع الخاص العماني بتوظيف ١٥ ألف عاطل عن العمل، كما تمت زيادة المعاشات بنسبة ١٠٠٪.

وفي قطر تم إقرار زيادات كبيرة في رواتب ومخصصات الرعاية الاجتماعية والمعاشات، تراوحت بين ٦٠٪ للعاملين المدنيين في الدولة و ١٢٠٪ لقيادات الجيش و ٥٠٪ للعاملين في الجيش بشكل عام.

وفي الجزائر تم إقرار عدد من الإجراءات الاحترازية المناظرة، مثل زيادة رواتب العاملين في القطاع العام، وزيادة الدعم المخصص للدقيق واللبن وزيت الطعام والسكر، وإلغاء ضريبة القيمة المضافة والجمارك على الواردات من زيت الطعام والسكر الخام والأبيض[٧].

وفي مصر اتخذت إجراءات لتثبيت المتعاقدين المؤقتين، وخلق فرص عمل خاصة في قطاع الإنشاءات، وتقديم دعم للمنشآت الصغرى المتضررة، وتحسين الرواتب التقاعدية، إضافة إلى دعم المواد الأساسية.

وفي المغرب خصص ١٠٪ من الموازنة العامة في سنة ٢٠١١ لدعم التشغيل، خاصة لحملة المؤهلات العليا، وذلك في المؤسسات العمومية ابتداء من مارس ٢٠١١، بالإضافة إلى دعم السلع الأساسية، وتقدم أصحاب العمل بمقترحات لتوفير فرص عمل بحجم ٢,٥ مليون حتى أفق ٢٠٢٠، وذلك بتذليل الصعوبات أمام المنشآت الصغرى التي تشغل ٦٠٪ من إجمالي المشتغلين.

وفي البحرين تم تقديم معونات نقدية مهمة للعائلات الضعيفة، وتم تيسير الإقراض من أجل الحصول على السكن، واتخذ قرار بإنشاء مشروع سكني لبناء ٥٠ ألف وحدة سكنية.

وفي سوريا قدم دعم إضافي للسلع الأساسية، واتخذت إجراءات لتيسير السكن الاجتماعي، وإجراءات لإيجاد فرص عمل في القطاع الحكومي، ودفع رواتب سنة للعاملين في القطاع الخاص إذا تجاوز التعاقد خمس سنوات، كما تم تحسين عقود العمل في شركات الإنشاءات وإصلاح إداري ومكافحة الفساد.

وفي موريتانيا قامت الحكومة بزيادة الرواتب ورفع الحد الأدنى للأجور، ونشر مجمعات استهلاكية لتوفير السلع الأساسية للمواطنين بأسعار مدعومة، كما خصصت قروضًا لإنشاء وحدات سكنية لمحدودي الدخل والطبقات الفقيرة وتوزيع أراض مستصلحة للزراعة على بعض حملة الشهادات، وأخرى صالحة للسكن، للقضاء على الأحياء العشوائية المحيطة بالمدن ومدها بالمياه والكهرباء.

وفي الأردن تمت زيادة أجور العاملين المدنيين في الدولة وفي الجيش وأصحاب المعاشات بما يعادل ٢٨ دولارًا أمريكيًا شهريًا، وبتكلفة إجمالية قدرها ٢٣٣ مليون دولار، بالإضافة إلى منحة قدرها ١٤٠ دولارًا صرفت خلال شهر أغسطس سنة ٢٠١١ (في شهر رمضان) للعاملين وأصحاب المعاشات كافة بتكلفة قدرها ١١٣ مليون دولار، كما تم تخصيص ٨٣٩ مليون دولار لتثبيت أسعار المنتجات النفطية ودعم أسطوانات الغاز للاستعمال المنزلي والدقيق، بالإضافة إلى عدد من الإجراءات الأخرى في مجال زيادة الدعم، وخفض الضرائب، وتنمية المناطق المحرومة، وتشجيع المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر.

وقامت الحكومة اللبنانية بزيادة الحد الأدنى للأجور بنسبة ٤٠٪. وقد قامت بهذه الإجراءات دول أخرى مثل العراق والسودان.

وبادرت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي بتخصيص اعتمادات قدرت بـ ٢٠ بليون دولار للتنمية الاجتماعية في بعض بلدانها، إسهامًا منها في التنمية في كل من البحرين وعمان[٨].

يتضح مما سبق، أن معظم الحكومات العربية قد قامت بهدف امتصاص الغضب الشعبي بإجراءات "وقائية مؤقتة"، مثل: زيادة مخصصات الدعم، وخفض الرسوم الجمركية والضرائب، وزيادة رواتب العاملين في القطاع العام، في حين لم تقم أيٌّ من هذه الدول تقريبًا باتخاذ إجراءات تستهدف تحويلات إضافية للفقراء، وإجراء إصلاحات اقتصادية طويلة الأجل تؤدي إلى تغيير السياسات. إلا أن هذه السياسات أثبتت عدم كفاءتها في حفز النمو المستدام وخفض الفقر، فبالإضافة إلى ما تشكله من أعباء على الموازنة العامة، فإنها تؤدي إلى تحويل الموارد بعيدًا عن الاستخدامات الأكثر إنتاجية، وتضع

في الوقت نفسه قيودًا على الزيادات الضرورية في الاستثمارات العامة والتحويلات الاجتماعية التي تستهدف الفقراء في الأجل الطويل.

وهذه الإجراءات التي اتخذت هي مجرد مسكنات وليست تعديلاً في السياسات؛ لأنها ظرفية مرتبطة بما حدث، لكن ينتظر منها على المدى القصير أن تعود بنتائج إيجابية على تحفيز الاقتصادات، من خلال زيادة القدرة الشرائية وتخفيض أعداد الفقراء، لكن خبراء اقتصاديين يقولون: إنه مع تباطؤ الاقتصاد العالمي والخيارات الصعبة التي تواجهها هذه الحكومات، فإن هذا التوجه ينطوي على مخاطرة كبيرة، خاصة إذ لم يكن ذلك مصحوبًا بزيادة في الإنتاجية.

وهذه الإجراءات ضرورية لخفض مشاعر الاستياء الاجتماعي والحد من البطالة وتحفيز الإنفاق الاستهلاكي، لكن هذه الإجراءات يجب أن تكون مصحوبة باحتواء التضخم، لكي لا تظهر نتائج معاكسة قد تؤدي بالموازنة إلى العجز، وتحد من قدرة الاقتصاد على المنافسة. فالدول العربية بحاجة إلى أن توازن بين زيادة الأجور وإصلاح الأنظمة الضريبية، لجعلها أكثر عدالة وإعادة هيكلة الإنفاق العام، لتقليل الإهدار في الدعم وزيادة كفاءة الإنفاق على الخدمات الاجتماعية.

(ب) الانفتاح الاقتصادي: يتوقع أن تقضي هذه التحولات في الدول العربية على بعض القيود المتجذرة التي كانت تقف حجر عثرة أمام صغار المستثمرين ومختلف الفاعلين الاقتصاديين، مما يفتح المجال أمام حرية الإقراض بدون تدخل سياسي. وتتجه ليبيا نحو تخفيف القيود على البنوك الخاصة بعد سنوات من القيود، ومن شأن هذا أن يتيح فرصًا لتعبئة المدخرات من أجل الدخول في الدورة الإنتاجية، ويسول مشاريع جديدة تؤدي إلى خلق

فرص عمل تحد من البطالة. وهذا الانفتاح يتوقع منه أن يساهم في تحقيق الكفاءة الاقتصادية للمؤسسات العربية، ويركز على حسن التسيير بدل الولاء للأنظمة، وتضخيم الإنجازات غير الحقيقية، كما ينتظر أن يقوي دور نقابات العمال ويزيد من دورها الرقابي.

(ج) تقوية دور المصارف الإسلامية: لقد فتحت التطورات التي حدثت في دول الربيع العربي المجال لسن التشريعات الخاصة بإنشاء مصارف إسلامية، وسيؤدي ذلك إلى دفعة كبيرة لانتشار المصارف الإسلامية، وذلك نتيجة لإزالة التحفظات التي كانت تفرضها المؤسسات السياسية القائمة. وأعلنت ليبيا أنها ستسرع من وتيرة سن قوانين جديدة للمصارف الإسلامية، وقد قوّى من ذلك الصحوةُ الإسلامية، ووصول بعض الأحزاب ذات المرجعيات الدينية إلى السلطة في بعض الدول العربية.

لقد أسس العراق في يوليو ٢٠١١ بنكًا إسلاميًا حكوميًا برأسمال قدره ٢١٤ مليون دولار، كما فتحت سوريا بنك الشام الإسلامي في سنة ٢٠٠٧.

وافتتح في العاصمة الموريتانية نواكشوط في ٢٨ نوفمبر ٢٠١١ مصرف تجاري جديد هو المصرف الإسلامي الموريتاني، برأسمال مشترك بين المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص - التابعة للبنك الإسلامي للتنمية - وبنك آسيا التركي. ويبلغ رأسماله ٢١ مليون دولار، وينتظر أن يقدم مختلف الخدمات المصرفية التقليدية وفقًا للشريعة الإسلامية، ويساهم البنك الإسلامي للتنمية بـ ٦٠٪ من رأسمال البنك، فيما يمتلك بنك آسيا التركي الحصة الباقية وهي ٤٠٪.

وسيرفع البنك عدد البنوك الأجنبية في موريتانيا إلى خمسة بنوك، ومن المتوقع أن يعزز حضور المصارف الإسلامية في موريتانيا ويسهل فرص

الاستثمار التركي في موريتانيا، فضلاً عن مواكبة جهود رجال الأعمال الموريتانيين من أجل تمويل عمليات الاستيراد والتصدير بين تركيا وموريتانيا. ويبلغ حجم المبادلات بين موريتانيا وتركيا حوالي ٢٠ مليون دولار، وذلك بواقع نسبة زيادة سنوية تقدر بحوالي ١٠٪[٩]. وأوضح محافظ البنك المركزي الموريتاني أهمية افتتاح هذا المصرف للاقتصاد الموريتاني، معتبرًا أنه يعكس ثقة شركاء موريتانيا في مناخ الاستثمار فيها.

ويصبح هذا البنك هو ثاني بنك موريتاني للمعاملات المصرفية الإسلامية بعد بنك البركة الإسلامي الموريتاني الذي تأسس في منتصف ثمانينيات القرن العشرين. وفي إطار التوجه نفسه قامت معظم البنوك التجارية التقليدية في موريتانيا بفتح شباك خاص بالمعاملات المصرفية وفقا للشريعة الإسلامية حفاظًا على زبائنها، وينتظر من هذا التوجه أن يعبئ المدخرات، ويجذب الجمهور الذي كان يمتنع عن استثمار أمواله في البنوك التقليدية.

وأخيرًا فإن تطوير سوق التمويل الإسلامي عن طريق تبني الإطار القانوني والتنظيمي الملائم، سيعزز من نشاط مؤسسات التمويل الإسلامي وقيامها بدور أكثر فاعلية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، وتوفير التمويل العقاري لشرائح أوسع من السكان في الدول العربية، في ضوء ارتفاع مستويات الطلب على هذه النوعية من الخدمات.

(د) المساعدات الاقتصادية الخارجية: بعد انطلاق ثورات الربيع العربي، تعهد المجتمع الدولي ودول الخليج العربية بمساعدات بعشرات المليارات، لكنه لم يستلم منها إلا نسبة ضئيلة، وفي بعض الحالات كان للسياسة دور في تعطيل تدفق الأموال والمساعدات، يضاف إلى ذلك الضغوط على الميزانية.

لقد تعهد زعماء مجموعة الدول الثمانية في مايو ٢٠١١ بمساعدات

قدرت بـ ٤٠ مليار دولار، أغلبها على شكل قروض ميسرة لمصر وتونس، على مدى فترة زمنية لم تحدد. وكان من المقرر أن تقدم المساعدات بقيمة عشرة مليارات من دول الثمانية، وعشرة مليارات من دول الخليج العربي، وعشرين مليارًا من مؤسسات دولية مثل البنك الدولي، وفي سبتمبر ٢٠١١، ضاعفت مجموعة الثمانية تعهداتها وأضافت المغرب والأردن لقائمة الدول المتلقية للمساعدات.

وقد كان اليمن أول البلدان التي تتلقى دعمًا ماليًا من صندوق النقد الدولي، حيث تم صرف ذلك الدعم الذي قدر بـ ٩٤ مليون دولار في أبريل ٢٠١٢ بموجب التسهيل الائتماني السريع الذي يمكن الاستفادة منه كنوع من المساعدة الطارئة لدعم أهداف إصلاحية محدودة، عندما تتسبب الأزمات في الحد من قدرة البلدان على تنفيذ السياسات. وقد ساعد ذلك الدعم على استقرار الأوضاع الاقتصادية في اليمن، حيث تمكنت السلطات من تطبيق برنامجها الإصلاحي. وحصلت اليمن على دعم استثنائي من المانحين، خاصة من المملكة العربية السعودية.

وزادت المنح الخارجية من ١٪ من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠١٠، إلى ٦٪ من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠١٢[١٠]. وبفضل تلك العوائد مجتمعة، استقر سعر الصرف عند مستوى ما قبل الاضطرابات، وانخفض معدل التضخم، ونما القطاع غير النفطي بما قدره ٤٪.

وفي حالة مصر، وعدت المملكة العربية السعودية بتقديم حُزْمة من المساعدات ومنح لمشاريع تنموية، ودعم مباشر للموازنة المصرية، خلال عام ٢٠١١، كما قدمت السعودية خلال الأشهر الأولى من عام ٢٠١٢، مساعدات عينية تمثلت في تأمين ألف طن متري من غاز البترول المسال، وأعلنت في مايو عن تخصيص مساعدات قدرت بـ ٥٠٠ مليون دولار[١١].

وقد قدمت الإمارات قروض وودائع ومنحًا لمصر بقيمة ٣ مليارات دولار في ٣٠ يونيو ٢٠١٣. وبالنسبة للكويت لم يتم الإعلان عن مساعدات محددة للاقتصاد المصري حتى ٣٠ يونيو ٢٠١٣، أو عن رغبة في زيادة حجم الاستثمارات، التي لا تتعدى - وفق بعض التقديرات - ٢,٧ مليار دولار.

ومن جانبها ركزت قطر استثماراتها في تونس وليبيا، وقام أمير قطر السابق، الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، بزيارة لتونس للمشاركة في إحياء الذكرى الأولى للثورة التونسية في يناير ٢٠١٢، وأعلن خلالها عن إبرام ١٠ اتفاقيات تعاون مع تونس.

وقدمت الدوحة مساعدات كبيرة للثورة الليبية قبل سقوط القذافي، وبعد سقوطه تم توقيع العديد من الصفقات التي قدرت قيمتها بـ ٨ مليارات دولار. وأشارت بعض التقارير إلى أنه بعد تجميد الأرصدة الليبية، عرضت قطر تسويق مليون برميل من النفط لحساب الحكومة الانتقالية الليبية، وتحقيق ١٠٠ مليون دولار من العائدات.

وبعد ٣٠ يونيو ٢٠١٣ تلقت مصر حُزمة من المساعدات العربية قدرت بـ ١٢ مليار دولار: من المملكة العربية السعودية (٥ مليارات دولار)، ومن الإمارات (٤ مليارات دولار)، ومن الكويت (٣ مليارات دولار)، مع العلم أن ٥٠٪ من قيمة تلك المساعدات في شكل منح نقدية لا ترد، وأخرى عينية في شكل مشتقات النفط والغاز، وهذه المساعدات سيكون لها آثار إيجابية على الاقتصاد المصري.

وفيما يخص الإسهامات الفعلية لتلك المساعدات في دعم اقتصادات دول الربيع العربي، نتيجة انخفاض المكاسب المحتملة لدول الربيع العربي (مصر، تونس، اليمن، ليبيا، سوريا)، فإن الجزء المستلم من هذه المساعدات لم يعوض هذه الدول، خاصة مع الاضطرابات التي تشهدها، وبالتالي فإن دعمها

لاقتصادات هذه الدول من أجل التغلب على الركود والتدهور القائم سيكون محدودًا للغاية. ومن هنا فإنه يجب على هذه الدول أن تعتمد على نفسها، وسواعد أبنائها، وأن تعبئ مواردها الداخلية لتعويض النقص الذي تعانيه في هذا المجال، وألا تعول على الدعم الخارجي؛ لمحدوديته وصعوبة الحصول عليه، حيث قدرت تعهدات المساعدات الدولية بـ ٦٠ مليار دولار، لذا من غير المتوقع أن تسهم بشكل فاعل في سد الاحتياجات التمويلية لتلك الدول، والتي قدرها صندوق النقد الدولي بـ ١٦٠ مليار دولار، خصوصًا أن ما تم صرفه فعليًا من هذه المساعدات لم يزد على ٢٠ مليار دولار حتى نهاية فبراير ٢٠١٣.

ويعد ما قدمته دول الخليج لدول الربيع العربي ضئيلاً، خصوصًا بالمقارنة بدول أخرى تلقت منحًا ومساعدات خليجية، فقد قدمت دول الخليج ما قدره ٢٥ مليار دولار منحًا لا ترد للدول الملكية العربية (البحرين، سلطنة عمان، المغرب، الأردن). ومن ثم نجد أن الدعم الخليجي لن يعوض قلة - أو غياب - الدعم الذي كان من المفترض أن تتلقاه دول الربيع العربي من الدول المتقدمة مثل أوربا، واليابان، والولايات المتحدة. وحول فرص إنقاذ اقتصادات دول الربيع العربي، ينبغي فتح المجال أمام القطاع الخاص العربي حتى يسهم في خلق فرص العمل والنمو لكي يأخذ دوره التنموي فيما بعد تطورات الربيع العربي.

وتحتاج بلدان الربيع العربي إلى خطة اقتصادية تنبع من واقع اقتصادات تلك الدول مدعومة بقطاع خاص قوي، وقطاع مالي محفز. وذلك لأن التحول الاجتماعي والسياسي الجاري، يحتاج إلى تضافر جهود الجميع من أجل إحداث التغيير المطلوب، الذي من شأنه أن يوفر فرصًا للشروع في الإصلاحات المعززة للنمو ويخفض من الآثار السلبية.

ثانيًا- الآثار الاقتصادية السلبية لتطورات الربيع العربي:

تعد الآثار الاقتصادية السلبية المحتملة للتطورات التي حصلت في هذه الدول، من الأمور التي يجب الانتباه إليها، من أجل مواجهتها والتخفيف من حدتها، ومن أهم هذه الآثار نذكر ما يلي:

١- **التراجع في موارد النقد الأجنبي:** أدى عدم الاستقرار الذي شهدته دول الربيع العربي إلى استنزاف احتياطياتها من النقد الأجنبي، نتيجة لخروج رأس المال وتراجع موارد النقد الأجنبي التقليدية، وبصفة خاصة عوائد السياحة، فضلاً عن توقف تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛ نظرًا للظروف السياسية غير المواتية. فعلى سبيل المثال تتعرض موارد مصر الرئيسة من النقد الأجنبي حاليًا لمشاكل حادة، خصوصًا إيراداتها من السياحة؛ نظرًا للتراجع الكبير في أعداد السائحين بسبب عدم الاستقرار السياسي والأمني الذي تتعرض له البلاد حاليًا. لكن لحسن الحظ في مصر هناك موردان أساسيان للنقد الأجنبي، وهما تحويلات المصريين العاملين في الخارج، وإيرادات رسوم العبور في قناة السويس، وهما من المصادر شبه المستقرة لتدفقات النقد الأجنبي.

وعانى الاقتصاد التونسي من تراجع حاد في إيرادات السياحة المصدر الأساس في جلب العملات الصعبة، وكذلك من عودة بعض العمال من ليبيا، الأمر الذي أدى إلى تراجع حصيلة النقد الأجنبي.

وعلى مستوى الدول العربية التي شهدت تحولات سياسية، تراجعت الاحتياطيات الخارجية بتلك الدول بنسبة ١٢٪ لتبلغ ١٤٩,٥ مليار دولار في عام ٢٠١١ مقابل حوالي ١٧٠ مليار دولار في العام السابق. وقد جاء ذلك نتيجة لاستخدام تلك الاحتياطيات لمواجهة التدفقات الرأسمالية الخارجية وتمويل الواردات من السلع الأساسية، وذلك بالإضافة إلى استخدامه في دعم

سعر الصرف في ظل تقلص الموارد من النقد الأجنبي في تلك الدول. وقد كان لتراجع الاحتياطيات الخارجية في مصر الأثر الكبير في انخفاض تلك الاحتياطيات على مستوى المجموعة، حيث انخفضت بنسبة بلغت حوالي ٥٤,٥٪ في نهاية عام ٢٠١١، لتبلغ حوالي ١٥,٤ مليار دولار، كما تراجعت الاحتياطيات في تونس وسوريا بنسب بلغت حوالي ٢٦,٦٪ و٢٠,٩٪، أما في ليبيا فقد ارتفعت الاحتياطيات بنسبة ٣٪ لتبلغ حوالي ١٠٥ مليار دولار[١٢].

أما على صعيد مؤشر تغطية الاحتياطيات الدولية بعدد الأشهر للواردات من السلع والخدمات، فتشير البيانات إلى وجود ١١ دولة عربية ضمن الحدود المقبولة، التي تغطي الاحتياطيات واردات الدولة من السلع والخدمات لمدة ٥ أشهر، مع ملاحظة أن الارتفاع الكبير لمؤشري الجزائر والسعودية يعود إلى إدراج أموال الصناديق السيادية ضمن الاحتياطيات الدولية والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم (١) يوضح معدل تغطية الاحتياطيات للواردات خلال عام ٢٠١١

الدولة	تغطية الاحتياطيات للواردات (عدد الأشهر)
الإمارات	٢,٧
الأردن	٧
البحرين	٣,٦
الجزائر	٤١,٣
السعودية	٣٠,٧
السودان	٠,٨
العراق	٨,٩
الكويت	٧

الدولة	تغطية الاحتياطيات للواردات (عدد الأشهر)
المغرب	٥,٧
اليمن	٢,٦
تونس	٤,٢
جيبوتي	٣,٤
سوريا	٨,٥
عمان	٥,٥
قطر	٥,٣
لبنان	١١,٣
مصر	٥,٦
موريتانيا	١,٥
ليبيا	-
المجموع العربي	١٢,٩

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام ٢٠١١، ص ٧٦.

٢- تراجع الاستثمارات الأجنبية: يترتب على التطورات السياسية، وخصوصًا ما شهدته المنطقة من أحداث الربيع العربي، مجموعة من المتغيرات والمستجدات يتباين تأثيرها، من وجهة نظر القائمين على تقييم مناخ الاستثمار، سلبيًا أو إيجابيًا، حيث يختلف تأثير ردود أفعال الحكومات والقرارات على مكونات مناخ الاستثمار وبيئة أداء الأعمال في دولة ما. فقد يكون سلبيًا على المدى القصير، وربما يتبدل ليصبح إيجابيًا على المدى المتوسط أو الطويل، والعكس صحيح.

ويمكن رصد أبرز الآثار الناجمة عن التطورات السياسية في المنطقة على بيئة ومناخ الاستثمار وأهمها؛ ضبابية في الأطر القانونية والإجراءات

والتشريعات، توترات أمنية، اضطرابات عمالية وفنوية، وأخيرًا تأثيرات محلية ذات طابع إقليمي من انتقال عنصر العمل ورؤوس الأموال والسلع، وإعادة توزيع اتجاهات تلك الحركة وكثافتها عبر الحدود.

لقد انخفضت قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية بشكل عام، لتصل ما بين ٥٥ إلى ٦٠ مليار دولار، مقابل أكثر من ٦٦ مليار في الفترة ذاتها من عام ٢٠١٠، حسب ما ورد في تقرير منظمة "الأونكتاد"[١٣]. كما شهدت الدول العربية تراجعًا على صعيد صافي تدفقات رأس المال الخاص خلال عام ٢٠١٠، ليصل إلى ١٩,١ مليار دولار مقارنة مع ٢٧,٣ مليار دولار عام ٢٠٠٩، حيث يتم حساب صافي تدفقات رؤوس الأموال الخاصة خلال عام ٢٠١٠ كمجموع لصافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة (الاستثمارات الواردة مطروحًا منها الاستثمارات الصادرة).

وشهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى الدول العربية انخفاضًا من ٦٨,٦ مليار دولار عام ٢٠١٠ بمعدل ٣٧,٤٪، إلى ٤٣ مليار دولار عام ٢٠١١، ومقارنة مع ٧٦,٣ مليار دولار عام ٢٠٠٩، و٩٦,٣ مليار دولار عام ٢٠٠٨، بمتوسط بلغ ٦٦,٢ مليار دولار خلال الفترة بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٧[١٤].

وعلى الصعيد القطري تراجعت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة في ٨ دول عربية: (لبنان بنسبة ٢١٪ إلى ٣٣٨١ مليون دولار)، (موريتانيا بنسبة ٦٥,٦٪ إلى ٤٥ مليون دولار)، (سلطنة عمان بنسبة ٦٦,٢٪ إلى ٧٨٨ مليون دولار)، (السعودية بنسبة ٤١,٦٪ إلى ١٦٤٠ مليون دولار)، (الصومال بنسبة ٨,٩٪ إلى ١٠٢ مليون دولار)، (السودان بنسبة ٧٪ إلى ٢٦٩٢ مليون دولار)، (سوريا بنسبة ٤٢,٨٪ إلى ١٠٥٩ مليون دولار)، (تونس بنسبة ٢٧,٢٪ إلى ٢٢٦٥ مليون دولار).

وتحولت التدفقات الإيجابية إلى سلبية في ٣ دول هي: (مصر بخروج ٤٨٣ مليون دولار)، (قطر بخروج ٨٧ مليون دولار)، (اليمن بخروج ٧١٣ مليون دولار)[١٥].

وفي الأردن أشارت مؤشرات الاستثمار إلى تراجع حجم الاستثمارات الخارجية بنسب متفاوتة أقلها ١٠٪، في حين وصلت بعض التقديرات إلى نحو ٣٩٪ في سنتي ٢٠١٠ و٢٠١١[١٦].

وهذا التراجع الكبير يمكن إرجاعه إلى حالة عدم الاستقرار السياسي، وبالأخص في دول الربيع العربي، بالإضافة إلى المشاكل التي لازال يشهدها العالم ابتداء بأزمة الديون الأوروبية، لكنه مع تطور الأحداث في المنطقة فإن التراجع سوف يكون أكبر؛ وذلك لأن ما تشهده اقتصادات الدول العربية ما هو إلا بداية لسلسلة طويلة من الآثار السلبية تتفاوت في تأثيرها بين دولة وأخرى، وبالأخص الدول غير النفطية التي تعتمد بشكل أساسي على تدفق هذه الاستثمارات، لتحقيق نسب نمو اقتصادي تساعد في حل عدد من المشاكل على رأسها البطالة، بالإضافة إلى رفع احتياطياتها من النقد الأجنبي وغيرها، مما سيترتب عليه فجوة ستتنامى مع مرور الوقت في الاقتصادات الضعيفة.

٣- أسواق المال العربية: لقد شهدت معظم هذه الأسواق اضطرابات عديدة خلال عام ٢٠١١، متأثرة بالأحداث السياسية التي شهدتها عدد من دول المنطقة، حيث أنهت البورصات العربية على خسارة إجمالية بلغت حوالي ١٠٣ مليار دولار ونسبة ١٠,٣٪ من قيمتها السوقية. كما استمر التراجع في استثمارات الأجانب في البورصات العربية وللعام الرابع على التوالي، بعد أن شهد الربع الأخير من عام ٢٠١٠ معاودة التحسن في تعاملات الأجانب لأول مرة منذ الأزمة المالية العالمية[١٧].

لقد جاءت التطورات والأحداث العالمية والإقليمية خلال عام ٢٠١١، لتعكس هذا الاتجاه وتسجل تعاملات الأجانب كمحصلة لمجموع البورصات العربية صافي بيع عن هذا العام، كذلك انكمش نشاط الإصدارات الأولية من الأسهم خلال عام ٢٠١١، لتسجل أدنى مستويات لها منذ عام ٢٠٠٢. وقد تزامن التراجع في الإصدارات الأولية من الأسهم خلال عام ٢٠١١ مع تراجع مماثل في إصدارات سندات الشركات. وقد بذلت السلطات الإشرافية في الدول التي شهدت اضطرابات جهودًا كبيرة للحد من التراجع في بورصاتها وتقليل حدة الخسائر.

وقد دفعت هذه التطورات العديد من السلطات العربية لاتخاذ بعض الإجراءات؛ سعيًا وراء استقرار أسواقها المالية، وهو الأمر الذي ترافق مع تدخل صناديق الاستثمار المحلية في بعض البورصات العربية الكبيرة. وقد ساهم ذلك في استعادة البورصات العربية جزءًا من خسائرها السابقة. فقد تحسنت مؤشرات بعض هذه البورصات، فيما تقلصت حدة التراجعات في مؤشرات البورصات الأخرى، لتنكمش خسائر هذه البورصات مع نهاية الربع الأول من العام نفسه إلى نحو ٢٥ مليار دولار فقط[١٨].

وقد استمر الاستقرار النسبي خلال الربع الثاني، حيث شهدت مؤشرات البورصات العربية انخفاضات نسبية محدودة، وذلك باستثناء تلك البورصات التي عرفت دولها اضطرابات سياسية. وقد عزز من هذا الاستقرار النسبي ارتفاع تقديرات النمو الاقتصادي للدول النفطية، مستفيدة في ذلك من التحسن في أسعار النفط.

٤- **ارتفاع معدلات البطالة:** سجلت معدلات البطالة ارتفاعًا ملحوظًا في بعض الدول العربية نتيجة للأحداث التي شهدتها بعض هذه الدول خلال عام ٢٠١١، جراء توقف الإنتاج وإغلاق المؤسسات وتراجع تدفقات الاستثمارات

الأجنبية وتراجع الصادرات وعوائد السياحة وتفاقم عجز الميزانيات وانخفاض احتياطي النقد الأجنبي. ويقدر متوسط معدل البطالة في المنطقة بـ ١٦٪، وهو معدل يظل الأعلى بين مناطق وأقاليم العالم الأخرى. ويقدر حجم العاطلين عن العمل في الدول العربية عام ٢٠١١ بحوالي ١٧ مليون.

ونتيجة للأحداث التي شهدتها كل من تونس ومصر وسوريا واليمن، سجل معدل البطالة في هذه البلدان ارتفاعًا ملحوظًا في عام ٢٠١١ بالمقارنة مع عام ٢٠١٠، بما يقدر بنحو ٦٪ بالنسبة لتونس وسوريا و٤٪ بالنسبة لليمن، و٢٪ بالنسبة لمصر، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (٢) يوضح معدلات البطالة في بعض الدول العربية

الدولة	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١
الأردن	١٣,١	١٢,٧	١٢,٩	١٢,٥	١٢,٩
البحرين	٤	٤	٤	٣,٨	٣,٧
تونس	١٢,٤	١٢,٤	١٣,٣	١٣	١٨,٩
الجزائر	١٣,٨	١١,٣	١٠,٢	١٠	٩,٨
سوريا	٩,٢	١٠,٩	٨,٥	٨,٦	١٤,٩
فلسطين	٢١,٥	٢١,٦	٢١,٥	٢٦,٦	٢٦,٦
مصر	٨,٩	٨,٧	٩,٤	٨,٩	١١,٩
المغرب	٩,٨	٩,٦	٩,١	٩,١	٨,٩
اليمن	٣١,٥	١٥	١٤,٦	١٤,٣	١٨

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠١٢، ص ٤٦.

ورغم المجهودات المبذولة في عدد من الدول العربية للتخفيف من البطالة، إلا أن معدلاتها لم تتغير بشكل ملحوظ خلال السنوات الخمس الماضية، نتيجة نمو عرض العمل بنسب تفوق قدرة الاقتصاد على توفير فرص عمل

جديدة. ويعزى ذلك إلى الزيادة القياسية في معدلات نمو القوى العاملة والتي تفوق المعدلات المسجلة في مختلف مناطق العالم الأخرى. وفي هذا الخصوص، وفي جانب العرض، يفوق عدد السكان في سن العمل ٢٢٠ مليون نسمة، منهم حوالي ٧٢ مليون نسمة إنه بين سن ١٥ و٢٤ سنة. ويقدر حجم قوة العمل بحوالي ١٢٢ مليون نسمة، أي إنه من بين كل ١٠٠ ساكن عربي حوالي ٦٣ منهم في سن العمل، و٣٥ منهم في قوة العمل، و١٦ عاطلون. وهذه الأرقام بالإضافة إلى زيادة متوسط معدل المشاركة في القوى العاملة خاصة بين الإناث، تفيد بضخامة الضغوط الديمغرافية، أي جانب العرض على أسواق العمل في الدول العربية.

وتميزت المساهمة في سوق العمل بارتفاع مستمر لمعدلات نمو القوة العاملة، لكن انطلاقا من مستويات منخفضة في معدلات النشاط الاقتصادي خاصة بالنسبة للإناث. وقد نجم عن هذا الوضع تدفق سريع لقوة العمل أكثر من قدرة الاقتصاد على استيعابه، نتيجة للصعوبات الاقتصادية، بالإضافة إلى التغيير المستمر في تركيبة القوة العاملة من ناحية التعليم والمهارات والجنس، وهي كلها عوامل تؤثر على الطلب على العمالة، وتساهم في تجذير البطالة الهيكلية التي يعرفها الاقتصاد العربي[١٩].

وإلى جانب الضغوط الديمغرافية، هناك عوامل أخرى تفسر ارتفاع معدلات البطالة في عدد من الدول العربية، من أهمها تذبذب النمو الاقتصادي وعدم كفايته، وتآكل قدرة القطاع العام على توفير فرص عمل كافية، وضعف طاقة التشغيل في القطاع الخاص بسبب تواضع بيئة الأعمال وعدم التكافؤ بين الميزات المالية والعينية المقدمة للعاملين في القطاع العام، وتلك التي يمكن أن يقدمها القطاع الخاص وخاصة فيما يتعلق بدول مجلس التعاون الخليجي،

إضافة إلى عدم توافق مخرجات التعليم والتدريب مع متطلبات العمل في هذا القطاع، كما أن حالة عدم الاستقرار تفسر بشكل كبير ارتفاع معدلات البطالة، ومن ناحية أخرى فإن ضعف الإمكانيات وتواضع القاعدة الاقتصادية تحد من قدرة الدول محدودة الدخل مثل، موريتانيا والسودان واليمن، على توفير مواطن عمل كافية لقوة العمل المتزايدة.

ومما يميز البطالة في الدول العربية ككل عن غيرها من مناطق العالم، تركزها الشديد في أوساط الشباب وطالبي العمل لأول مرة، وانتشار البطالة بين المتعلمين وارتفاع معدلاتها لدى الإناث.

وتدل مؤشرات البطالة على جدية الوضع وخطورته في الدول العربية وضرورة الإسراع في اتخاذ الإجراءات اللازمة، لتخفيف مستويات البطالة خاصة لدى الشباب المتعلمين للمحافظة على الاستقرار والسلم الاجتماعي. ويتطلب ذلك تكثيف الجهود لدعم مسارات النمو المدرة لمواطن الشغل، وتحسين بيئة الأعمال، ومواءمة مخرجات التعليم مع احتياجات سوق العمل، والنهوض ببرامج تشغيل الشباب، وتحسين أداء مؤسسات سوق العمل وسياساتها، إضافة إلى التوسع في برامج تدريب الخريجين وربطها بالتدريب من أجل التوظيف، وإعادة النظر في السياسات الاقتصادية، بما يسمح بدور أكبر للقطاع الخاص في توفير المزيد من فرص العمل.

وهناك بعض الأسباب الأخرى التي نذكر من ضمنها زيادة الإنفاق الجاري في المالية العامة، لمواجهة الاحتياجات الأساسية للمواطنين، عن طريق رفع مستويات الأجور وزيادة المعاشات التقاعدية ورفع مخصصات الدعم الحكومي للسلع والخدمات المختلفة التي تقدمها الدولة، والرغبة في تحسين مستويات الخدمات التي تؤديها المؤسسات العامة، سواء الإنتاجية أو

الخدمية ليحتل أولوية لدى صانع السياسة الاقتصادية، حتى يشعر المواطن بأن هناك تحسنًا في أوضاعه.

من هنا يمكن القول: إن المكاسب التي حققها الاقتصاد العربي كانت محدودة، نتيجة لتراجع الأنشطة الإنتاجية، ناهيك عن توقفها في بعض الأحيان. يضاف إلى ذلك التراجع الذي حصل في إيرادات السياحة العربية خاصة في مصر وتونس، وتراجع مكاسب شركات الطيران، نتيجة لتراجع حركة المسافرين إلى دول الربيع العربي، خوفًا من عدم الاستقرار الذي تواجهه المنطقة العربية.

وفي هذا الإطار يمكن ذكر تأثر بعض الاقتصادات العربية بعودة العمالة التي كانت تعمل في ليبيا مثل مصر وتونس وموريتانيا والمغرب، والجهود المبذولة لاستيعابهم بعد أن كانوا في مرحلة معينة مصدرًا للعملات الصعبة، ويعيلون الملايين من الأفراد، أصبحوا في مرحلة معينة عالة على المجتمع. وتكلفت دولهم الكثير من أجل دمجهم في الحياة النشطة، وهو ما زاد من تكاليف الدعم والإعانات.

إن التكاليف الاقتصادية للاقتصادات العربية تفاقمت بشكل رئيس نتيجة فقدان إيرادات مالية كبيرة مثل الإيرادات النفطية للاقتصاد الليبي، وتقلص حجم الضرائب بالنسبة لاقتصادات أخرى. ومختلف هذه التداعيات الاقتصادية أدت إلى إضعاف مقومات اقتصادات الدول العربية التي شهدت هذه التطورات.

وتواجه هذه الدول تراجعًا في معدلات النمو، ومن ثم في إيراداتها العامة، في الوقت الذي تميل فيه تكاليف المعيشة نحو الارتفاع لأسباب كثيرة، منها قيود العرض المصاحبة للتطورات الجارية، وحرص الحكومات الجديدة على زيادة الإنفاق العام دون أن يصاحب ذلك نمو في الناتج المحلي.

وفي الوقت الذي تتجه فيه الإيرادات العامة نحو الانخفاض بسبب العوامل السابقة، وانخفاض قدرة الممولين على دفع الضرائب، يتسبب العجز المالي الذي تعيشه اقتصادات دول الربيع العربي في ارتفاع الدَّيْن العام المحلي إلى مستويات غير مسبوقة، وإلى زيادة الديون الخارجية في حالة الاقتراض من جديد، أو تأخر سداد ما هو قائم نظرًا لارتفاع التكاليف وقلة الإيرادات العامة.

ويؤدي هذا إلى تراجع الجدارة الائتمانية لهذه الدول، مما سيترتب عليه صعوبة في الاقتراض في المستقبل، أو ارتفاع تكاليفه في حالة الحصول عليه من الأسواق العالمية.

وهذه العوامل مجتمعة أدت إلى زيادة الاختلالات المالية، مثل اختلال موازين المدفوعات بعد أن كانت في بعض الحالات تسجل فائضًا، كذلك اختلالات الميزانية العامة للدول. وهذا من شأنه أن يؤدي إلى عزوف المستثمرين الأجانب عن الاستثمار في المنطقة العربية غير المستقرة خوفًا على أموالهم؛ لأن الفرص في مثل هذه الحالات تكون محفوفة بكثير من المخاطر.

وعلى المدى الطويل، فإن عودة الاستقرار إلى المنطقة العربية سوف يؤدي في البداية إلى ارتفاع التكاليف المترتبة على إعادة الأنشطة الاقتصادية، واستيعاب الكثير من العاطلين عن العمل، لكن عندما تستقر الأوضاع وتتجذر الديمقراطية سيعود ذلك بالنفع على الاقتصادات العربية وينقلها إلى نموذج للنمو أكثر شمولا.

ثالثًا- الدروس المستفادة من تطورات الربيع العربي:

بعد تشخيص أهم الأسباب التي أدت إلى التطورات التي حصلت في دول الربيع العربي، وذكر الجوانب الإيجابية والسلبية التي تعرضت لها الاقتصادات العربية، يمكن ذكر أهم الدروس المستفادة من تطورات الربيع العربي المتمثلة في:

(أ) النتائج:

- يمكن القول: إن ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي، وتقدم الإصلاحات الاقتصادية الذي سجل في المنطقة العربية، لم يؤديا بالضرورة إلى التماسك الاجتماعي ولم يمنعا من حدوث الثورات، كما حصل في تونس ومصر؛ لأنه في مرحلة معينة كان يضرب بهما المثل في نجاح الإصلاحات الاقتصادية وارتفاع معدلات النمو، وذلك لأن هذه السياسات لم تراع الظروف الاجتماعية التي صاحبتها، سواء الظروف الصعبة التي كانت قبلها وما خلفته تلك السياسات من تدهور في القدرة الشرائية للطبقات الاجتماعية محدودة الدخل، حيث تزايدت معدلات الفقر والبطالة، وتنامى الشعور باليأس والإحباط، خاصة بين الشباب والطبقات المحرومة القادمة من الأرياف.

- عجز الدول العربية مجتمعة في ظل اتباعها للبرامج المدعومة من طرف البنك والصندوق الدوليين، عن تقديم نموذج اقتصادي عربي ينبثق من واقع المنطقة العربية يكون قادرًا على حل المشاكل التي واجهتها، وذلك لأن هذه الإصلاحات صممت أصلا لظروف دول أخرى تختلف عن ظروف المنطقة العربية، أضف إلى ذلك أن تطبيق هذه البرامج واكبه مزيد من التشوهات الاقتصادية والاجتماعية، كما أنها لم تواكب التطورات الحاصلة في المجتمع.

- غياب العدالة الاجتماعية وسوء توزيع الدخول والثروات وغياب الديمقراطية، وقوة الأنظمة وجبروتها وسطوة سلطانها، وشدة التضييق الذي كان قائمًا، كل هذه العوامل بالإضافة إلى عوامل أخرى أدت إلى الانفجار الذي حدث في المجتمع.

- انتشار الفساد وسوء تخصيص الموارد الاقتصادية وسوء التسيير والهدر الحاصل في استغلال الموارد الذي أدى في بعض الحالات إلى استنزافها لصالح دول أجنبية.

- التفاوت الصارخ في التنمية بين الأقاليم والمحافظات، والإهمال في بعض الأحيان والنظرة الدونية - كانا من ضمن الأسباب التي ساهمت فيما حصل.

والخلاصة التي يمكن الخروج بها هي أن معظم الدول العربية في بداية التطورات اتخذت مجموعة من المسكنات، ينتظر منها على المدى القريب أن تخفف على المواطنين الأوضاع في الفترة الانتقالية وتحسن من ظروفهم المعيشية، لكنها على المدى المتوسط والطويل يجب أن تكون مصحوبة بتغيير في السياسات الاقتصادية من أجل التغلب على أهم المشكلات.

وفيما يتعلق بدول الربيع العربي فإنه يجب عليها الاعتماد على الذات وعلى إمكانياتها الاقتصادية، وأن لا تعول على الدعم الأجنبي للخروج من الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي مرت بها، بل عليها أن تعبئ مواردها المحلية لتعويض النقص الذي تعاني منه لاستدامة تنميتها.

وبصورة عامة فإن الربيع العربي على الرغم من أنه قضى على أنظمة ديكتاتورية ذات سمعة سيئة، وفتح المجال على مصراعيه أمام الخيارات الحرة للشعوب حول طبيعة من سيحكمونها، إلا أن تطورات الأوضاع على الأرض تبقى رهنًا بمستقبل الوضع السياسي، إذ يعد استعادة بعض الاستقرار السياسي

النسبي والقضاء على الانفلات الأمني الشرط الضروري من أجل استعادة حركة السياحة والاستثمار الأجنبي، بل أيضًا استعادة الثقة من قبل المستثمرين المحليين للخروج سريعًا من دائرة التدهور الاقتصادي المستمر، لكن الأوضاع ما زالت غير واضحة المعالم، وأن الربيع العربي قد يمر بشتاء اقتصادي قارس قبل أن تستقر الأوضاع وتتحسن وضعية اقتصادات تلك الدول نحو مستقبل واعد.

(ب) التوصيات:

انطلاقًا مما سبق يمكن الخروج بالتوصيات التالية:

- إقامة صندوق تمويل عربي على غرار مشروع مارشال، الذي أقامته الولايات المتحدة الأمريكية لإعادة إعمار أوروبا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وذلك من أجل إعادة الاستقرار إلى الدول العربية المضطربة، عن طريق إعادة الإعمار ورعاية مشاريع التنمية الاقتصادية، ويشرف هذا الصندوق على تغيير السياسات الاقتصادية القائمة أصلاً، من أجل تصحيح الاختلالات وخلق المزيد من فرص العمل.

- تشييد مشاريع عربية مشتركة بين مختلف الأقطار العربية، وخاصة الاتحادات النوعية مثل المشروعات المشتركة بين القطاع الخاص، من أجل إعادة العمل العربي المشترك إلى السكة في ثوب جديد.

- تطوير الأطر الحاكمة للتعاون العربي وتفعيلها في مختلف المجالات، وتعزيز الاستفادة من قدرات مؤسسات التمويل العربية، وتعزيز الاستثمارات العربية البينية، ومساعدة الدول الأقل نموًا على اجتذاب حصص أكبر من الاستثمارات، والاستمرار في جهود تشجيع حرية انتقال العمالة بين الدول العربية، ولاسيما من دول الفائض إلى دول العجز.

- تقوية سلطة إنفاذ القانون والنظم المطبقة، والانتقال السلمي للسلطة وتعزيز مستوى المساءلة الديمقراطية وضمان حرية التعبير، وتوفير الحماية القانونية للمستثمرين وتشجيعهم، واتباع أفضل الممارسات الدولية في فض المنازعات التجارية، وإرساء مبادئ الحكم الرشيد.

- على الدول العربية الاعتماد على الذات وتعبئة مواردها الاقتصادية، وأن تعمل جاهدة على استعادة الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي من أجل التغلب على المشكلات التي عانت منها، والاعتماد على سواعد أبنائها والمحافظة على ثرواتها.

- محاولة بناء نموذج اقتصادي عربي ينبع من الداخل، يهدف إلى معالجة المشكلات الاقتصادية التي أدت إلى هذه التطورات، وتغيير السياسات الاقتصادية بشكل جذري.

- تطبيق الديمقراطية ومحاولة تجذيرها، مع مراعاة ظروف المنطقة العربية، ومحاولة الابتعاد عن سياسة الإقصاء، والحرص على مراقبة الأوضاع كي لا تسرق الثورة وتنحرف عن أهدافها.

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUTE OF ARAB RESEARCH AND STUDIES
تحت إشراف جامعة الدول العربية

الهوامش

(١) عدنان فرحان الجوراني، الآثار الاقتصادية للربيع العربي، الحوار المتمدن، العدد ٣٩١٦، نوفمبر ٢٠١٢، منشورة على الرابط التالي:

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=333102

(٢) بلقاسم العباس، اقتصادات الربيع العربي وأوضاع البطالة وأسواق العمل، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، المجلد الخامس عشر، العدد الأول، يناير ٢٠١٣، ص ١٣٧.

(٣) أشرف العربي، اقتصاديات الربيع العربي، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، المجلد الخامس عشر، العدد الأول، يناير ٢٠١٣، ص ٨٩.

(٤) معز العبيدي، تحديات تمويل الاقتصاد التونسي في خضم الانتقال الديمقراطي، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، المجلد الخامس عشر، العدد الأول، يناير ٢٠١٣، ص ٣٣٨.

(٥) أشرف العربي، اقتصاديات الربيع العربي، مرجع سابق، ص ١٠٢.

(٦) منظمة العمل العربية، الحلقة النقاشية حول التطورات الراهنة وآثارها على قضايا العمل، مؤتمر العمل العربي، الدورة الثامنة والثلاثون، القاهرة ١٥-٢٢ مايو ٢٠١١، ص ٦.

(٧) أشرف العربي، اقتصاديات الربيع العربي، مرجع سابق، ص ١١٠.

(٨) منظمة العمل العربية، الحلقة النقاشية حول التطورات الراهنة وآثارها على قضايا العمل، مرجع سابق، ص٨.

(٩) الموقع الموريتاني المتخصص في الدراسات الاقتصادية على الرابط التالي:

http:// www.ecorim.net

(١٠) أسماء حسن الخولي، جدوى المساعدات واقع وآفاق اقتصادات دول الثورات العربية، السياسة الدولية القاهرية، العدد ١٩٤، أكتوبر ٢٠١٣، ص ١٢٠.

(١١) أسماء حسن الخولي، المرجع السابق، ص ١٢٠.

(١٢) التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠١٢، ص ١٩٥.

(١٣) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١١، ص ١٧.

(١٤) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام ٢٠١١، ص ٢٦.

(١٥) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، المرجع السابق، ص ٢٧.
(١٦) مركز الدراسات الاستراتيجية - المرصد والدراسات الاقتصادية، الجامعة الأردنية، عمان ٢٠١٢، ص١٢.
(١٧) التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠١١، ص ١٥١.
(١٨) التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠١٢، مرجع سابق، ص ١٥٢.
(١٩) بلقاسم العباس، اقتصادات الربيع العربي وأوضاع البطالة وأسواق العمل، مرجع سابق، ص ١٣٧.

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUTE OF ARAB RESEARCH AND STUDIES
تحت إشراف جامعة الدول العربية